مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

١ ـ إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
٢ ـ الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
٣ ـ بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
٤ ـ إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

برزت المصالحة والمحادثات بشأنها في القاهرة كأبرز مشهدٍ في الحدث الفلسطيني خلال الأيام الماضية، إلى جانب عودة حكومة الوفاق الوطني إلى ممارسة عملها في غزة بعد الاتّفاق الذي رعته المخابرات المصرية والذي بدأ بحلّ حركة حماس للّجنة الإدارية التي كان مُناطاً بها إدارة قطاع غزة في غياب حكومة الوفاق.

ومع أن الطرفين قدّما بعض الخطوات لإثبات صدق النيّات، إلا أنّ مليوني فلسطيني انتظروا أن يقدّم الرئيس محمود عباس والسلطة وحكومة التوافق الوطني خطوات وإجراءات تُظهر حسن النيّات، لكن ذلك لم يحدث حتى الآن، ومع ذلك، آثر أهل القطاع الانتظار بصمت إلى ما بعد جولة الحوار الحالية في القاهرة، في وقتٍ يعوّلون فيه على دور محوري مصري ضاغط على الطرفين. ويأمل أهالي القطاع بأن يصدر الرئيس عباس قرارات بإلغاء كل العقوبات التي فرضها قبل نحو ستة أشهر عليهم، والمتمثّلة في حسم ٣٠ % وأكثر من رواتب موظفي السلطة، وتوفير الوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء، وتوفير الدواء والتحويلات الطبية للمرضى، ودمج موظفي "حماس" ضمن الجهاز البيروقراطي للسلطة الفلسطينية.

وكانت الحكومة تسلّمت الأسبوع الماضي كل الوزارات والمرافق الحكومية من "حماس"، تنفيذاً لاتّفاق القاهرة وتفاهماتها الجديدة الشهر الماضي، ويواجه قطار المصالحة عقبات عدّة، من بينها الأمن والضرائب والموظفين ومنظمة التحرير وغيرها. لكن القضية والعقبة الأخطر هي سلاح المقاومة الذي شرّع عدد من قادة "فتح" والمتحدثين باسمها بالحديث عنه كثيراً خلال الأيام الماضية، ومع ذلك فالأمر ليس مصدر قلق بالنسبة لقادة حماس، نظراً لأنّ الحركة ترفض قطعاً المساس به، مهما كلّف الثمن، مستندةً إلى شبه إجماع فصائلي على عدم نزع هذا السلاح وإلى موقف مصري رسمي يرفض ذلك أيضاً. وتأتي مشكلة الأمن في الضفة وغزة على رأس القضايا الشائكة بين الطرفين.

وينصّ اتّفاق القاهرة ٢٠١١ على تشكيل الرئيس عباس "لجنة أمنيّة عليا"، تتكوّن من "ضباط مهنيين" بالتوافق (مع حماس)، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي، لمتابعة وتنفيذ اتفاق الوفاق الوطني في الضفة الغربية والقطاع، على أن "يتمّ إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية" بمساعدة مصرية وعربية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. أما فيما يتعلّق بضبط الأمن في قطاع غزة، الذي تسيطر عليه حماس منفردة منذ عام ٢٠٠٧، فإنّ الاتّفاق ينصّ على "استيعاب ٣ آلاف عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة (التابعين للسلطة الفلسطينية)، في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة". كما ينصّ على أنّ عملية الاستيعاب تبدأ "بعد توقيع اتّفاق الوفاق الوطني مباشرة، على أن يزداد هذا العدد تدريجيّاً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آليّة يتمّ التوافق عليها".

الملف الشائك الآخر في طريق المصالحة يتمثل في انضمام "حماس" وحركة "الجهاد الإسلامي" إلى منظمة التحرير الفلسطينية. فمنذ توقيع "إعلان القاهرة" عام ٢٠٠٥، والمتعلّق بتشكيل الإطار القيادي المؤقّت، لم يتمّ عقد هذا الإطار سوى مرات نادرة. ويتيح الإطار للحركتين الإسلاميتين المشاركة، مؤقّتاً، اتّخاذ القرار جنباً إلى جنب مع "فتح" وفصائل منظمة التحرير، ريثما يتمّ تنظيم انتخابات للمجلسين الوطني والتشريعي والرئاسة. وينصّ اتفاق القاهرة ٢٠١١ على أن "تشكل اللجنة (الإطار المؤقت) المكلّفة تطوير

منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة ٢٠٠٥) لجنة متخصصة لإعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، ورفعه إليها لاعتماده". وبحثت اللجنة المكلفة قبل سنوات في العاصمة الأردنية عمّان، إعداد قانون انتخابي للمجلس الوطني، كما عُقدت اجتماعات في العاصمة اللبنانية بيروت مطلع العام الجاري.

ويعتقد قادة "حماس" أنّ عباس لا يرغب في انضمام "حماس" و"الجهاد" إلى المنظمة، كي لا يتمّ تغيير برنامجها السياسي القائم على السلام كخيار وحيد مع إسرائيل، فيما تسعى الحركتان إلى استخدام "الكفاح المسلح والمقاومة" في سبيل تحرير فلسطين. وينص اتفاق القاهرة في ٢٠١١ على تشكيل حكومة وحدة وطنية والتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية وتشكيل لجان مشتركة برعاية مصر لاستيعاب موظفي حكومة "حماس" السابقة والبالغ عددهم نحو خمسة وأربعين ألف مدني وعسكري، كما يقضي الاتفاق بدمج الأجهزة الأمنية والشرطية في غزة والضفة الغربية بما يضمن وحدتها وتبعيّتها لوزارة الداخلية.

الاستيطان

بمناسبة الذكرى الخمسون للاستيطان قال رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، إنه "من اليوم فصاعداً لن تخلي إسرائيل المستوطنات في الضفة الغربية، فقد مرّ ٥٠ عاماً على الاستيطان، ولهذا الأمر معنى تاريخي كبير لوجودنا في الضفة". وأضاف: "لقد عدنا للضفة الغربية والقدس والأغوار وهضبة الجولان، وهذا تواصل تاريخي للشعب اليهودي"، متعهّداً بعدم إخلاء مستوطنات أُخرى، و"الاستيطان بالغ الأهمية للجميع، وأقولها بشكلٍ واضح، لن يتمّ اجتثاث مستوطنات من إسرائيل".

من جانبه قال "وزير التعليم الإسرائيلي"، نفتالي بينت، "لقد آن الأوان لفرض السيادة الإسرائيلية على كل الأرض، فلا يوجد أمامنا وقت أفضل من هذه الفترة لفرض السيادة على الضفة الغربية". وأضاف: "نحن هنا لسنا محتلين أجانب حتى لو حدثت معارضة في العالم لضمّنا للضفة الغربية، سنتغلّب على الأمر، فأرض إسرائيل لن تقسم". وتابع موجّهاً كلامه لنتياهو: "نحن جميعاً خلفك، فنحن نؤمن بأنه آن الأوان لفرض السيادة على الضفة".

ومن جهتها اعتبرت حكومة الوفاق الوطني (ما تسمّى احتفالات اسرائيل بمرور خمسين عاما على الاستيطان)، بمثابة الإقرار العلني أمام العالم أجمع أنّ الحكومة الإسرائيلية والعقليّة الحاكمة متمسّكة بالاحتلال والعدوان على الشعب الفلسطيني وأرضه، ومستمرّة في تدمير العملية السياسية ورفض جهود إرساء أسس السلام.

وقال المتحدّث الرسمي باسم الحكومة، يوسف المحمود، في بيان صحفي اليوم الخميس: "إن مشاركة رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو وأعضاء من حكومته في ما تسمّى احتفالات الاستيطان وتصريحاته الداعية إلى التمسّك بالاستيطان والاحتلال التي أدلى بها في هذا السياق، تثبت من جديد للعالم أجمع المستوى الذي وصلت إليه الحكومة الإسرائيلية في معاداتها لجهود السلام وجهود درء مخاطر التوتّر والعنف في المنطقة الذي سببه الاحتلال". وجدّد مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل الحازم لإنقاذ ما تبقّى من جهود السلام، وإنفاذ قرارات الشرعيّة الدوليّة التي ترفضها إسرائيل وتقابلها بالسخرية، ومنها قرار مجلس الأمن الدولي الأخير ٢٣٣٤ الذي أدان الاستيطان وطالب إسرائيل وبأغلبية ساحقة بوقفه في الضفة الغربية المحتلة وفي مقدّمتها القدس الشرقية، واعتبره لاغياً وباطلا وغير شرعي. وأكّد أنّ السلام والأمن في المنطقة

برمّتها لن يتحقّق إلاّ بزوال الاحتلال والاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى حلّ الدولتين وفق قرارات الشرعيّة الدوليّة ومبادرة السلام العربيّة.

في خطوةٍ تصعيديّةٍ، ولكسب المتطرّفين في اليمين الصهيوني، قرّر رئيس وزراء العدو المصادقة على بناء ٣٨٢٩ وحدة استيطانية جديدة في الأراضي المحتلة دون شقّ طرق جديدة أو بناء مناطق صناعية وفق ما نشرته القناة الثانية لتلفزة العدو، والوحدات الاستيطانية ال ٣٨٢٩ تقع في مناطق لم يتم المصادقة على البناء الاستيطاني فيها منذ أربعين سنة. ويعتبر نتنياهو هذه الخطوة إثبات على عمق العلاقة مع إدارة الرئيس ترامب، و مؤشّراً على نجاحه بإقناع ترامب بأنه لا فرق بين مستوطنات منظمة وبؤر استيطانية عشوائية. من جهتهم يعتبر المستوطنون هذه الوحدات غير كافية لهم، ويطالبون بفتح شوارع التفافيّة ومناطق صناعية، وهو ما طلبه رئيس المجلس الإقليمي الاستيطاني "هشومرون"، يوسي داغان، ما يعني سلب ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنين. وخلال اجتماع لكتلته البرلمانية في معاليه ادوميم شرق القدس، قال نتنياهو: "سنبني هنا آلاف الوحدات السكنية وهذه بشرى جديدة وأزمنة جديدة من أجل أهداف قديمة"، وأضاف: "معاليه أدوميم هي جزء من دولة إسرائيل وستبقى دائماً جزءاً من دولة إسرائيل. أعلن بدء تطوير المدينة (المستوطنة) بوتيرة عالية. سنبني هنا آلاف الوحدات السكنية. سنقيم مناطق صناعية وسنضيف إلى المدينة قطع الأرض اللازمة من أجل تطويرها بوتيرةٍ متسارعة"، معلناً أنّ "هذا المكان سيكون جزءاً من دولة إسرائيل. وأدعم قانون القدس الكبرى (القدس المحتلة) الذي سيسمح للقدس وللمدن المتاخمة لها بالتطور على أصعدة عديدة".

أورد **المركز الفلسطيني** للبحوث السياسيّة والمسحيّة في رام الله في دراسةٍ مفصّلةٍ للمناطق المصنفة "ج"، حسب اتّفاق أوسلو، أنّ المواطنين الفلسطينيين في هذه المناطق يعانون ظروفاً صعبة على المستويات كافة. وتعدّ الهجرة من المناطق "ج" إلى مناطق "أ" أبرز التحديات لمواجهة السياسات الصهيونية الساعية لإفراغ الأرض من سكانها من خلال خلق مجموعة من الصعوبات والعراقيل. وتتنوّع أسباب هجرة المواطنين من مناطق "ج" لأسباب اقتصادية تتعلّق بالجدار والحواجز التي يقيمها الاحتلال، وأسباب أمنية مرتبطة باعتداءات المستوطنين وجرائمهم.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في حكومة رام الله، أنّ حكومة العدو برئاسة بنيامين نتنياهو تواصل وبشكلٍ متسارعٍ ابتلاع غالبية أراضي الضفة الغربية المحتلة لأغراض التوسّع الاستيطاني وعمليات التهويد، استكمالاً لإقامة كيان خاص للمستوطنين وميليشياتهم في الضفة المحتلة على أنقاض ما تبقّى من حلّ الدولتين، بما يضمن توسيع قاعدة جمهور المتطرّفين المؤيّدين لليمين الحاكم في إسرائيل، وزيادة أعداد المستوطنين وصولاً إلى ضمان أغلبيّة يهوديّة واضحة في المناطق المصنفة (ج) التي تشكّل غالبيّة أراضي الضفة. وأدانت الوزارة، التغوّل الاستيطاني في أرض دولة فلسطين، واعتبرت أنّ تمادي الحكومة الإسرائيلية في تعميق وتوسيع الاستيطان يشكّل صفعة قوية للجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات، وطعنة لثقافة السلام والحلول السياسية للصراع برمّتها.

وبمناسبة الأعياد اليهودية كثف المستوطنون من اقتحاماتهم للمسجد الأقصى عبر باب المغاربة بحراسة مشدّدة من شرطة الاحتلال الخاصة، وسط قيود على دخول المصلين المسلمين. ولعدّة أيام على التوالي واصلوا تدنيس باحات الأقصى وساحة حائط البراق بأعداد كبيرة، وأداء صلوات وطقوس تلمودية، بمناسبة ما

يسمّى عيد "العرش" العبري. وتأتي هذه الاقتحامات وسط تحذيرات فلسطينية من خطورة الأوضاع في المسجد الأقصى، بسبب تصاعد اقتحامات المتطرّفين اليهود لباحاته خلال الأيام الأخيرة، والتي تتطلّب من كافّة الفلسطينيين شدّ الرحال إليه بقوّة والدفاع عنه وحمايته من اعتداءات الاحتلال. وفي الخليل سمحت قوات الاحتلال لآلاف المستوطنين بالدخول إلى مدينة الخليل والمسجد الإبراهيمي، وشهدت عدّة مناطق في الضفة الغربية تحرّكات بالآلاف للمستوطنين.

محادثات المصالحة

انطلقت اجتماعات المصالحة بين فتح وحماس برعاية مصرية بمقرّ جهاز المخابرات، وبإشرافٍ مباشر من وزير المخابرات خالد فوزي، لبحث ملفات تمكين حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني من العمل في قطاع غزة، أبرزها الانتخابات، القضاء، الأمن، السلاح، منظمة التحرير، والرؤية السياسية.

ومع استمرار المحادثات بين الوفدين في مقرّ جهاز المخابرات العامة، في القاهرة، أخذت تتسرّب الأنباء التي تُفيد بأنّ الأجواء إيجابيّة للغاية وهناك تفاؤل كبير أنّه تمّ مناقشة العديد من الملفات، وأنّ تقارباً واضحاً يمكن لمسه في لقاءات الجانبين. وكانت المصالحة قد انطلقت برعايةٍ مصرية، وابتدأت أولى خطواتها بحلّ اللجنة الإدارية بقطاع غزة وبدء حكومة الوفاق الوطني تولّي مهامّها بالقطاع، وبناءاً عليه تمّ مناقشة عدد من موضوعات ملف المصالحة الفلسطينية بعمق بهدف رفع المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني وتخفيف الأوضاع المعيشية في قطاع غزة.

وبينما يؤكّد قادة الحركتين أنّهم لن تتراجعوا عن المصالحة، فإنّه لدى الكثير من الفلسطينيين شكوكاً في نجاحها وعودة الأمور إلى نقطة الصفر، وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني، المتمثل في إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وحق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم وديارهم التي هجّرتهم منها العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨.

وتعتبر حركة حماس أنّ الكرة في ملعب مصر و(فتح) ودول عربية أخرى، بعدما أظهرت أكبر قدر من المرونة للوصول إلى نقطة متقدّمة في طريق المصالحة، وتنتظر الوفاء بوعود قُطعت من قبل أطراف عدّة، بعضها سياسي، وبعضها الآخر اقتصادي وتنموي، فيما شدّدت على ثوابت لا يمكن الرجوع عنها، مثل "سلاح المقاومة، والمشاركة المتكافئة في الحكومة".

ومن المنتظر أن تحسم جولة المصالحة بين ممثلين عن حركتي "فتح" و"حماس"، عدداً من الملفات الخلافيّة بين الفصيلين، وعلى رأسها سلاح "كتائب القسام" التابعة لـ"حماس"، ومسألة العقوبات المالية المفروضة من السلطة الفلسطينية على قطاع غزة. ويترأس وفد "فتح" في المفاوضات، عضو اللجنة المركزية للحركة، عزام الأحمد، ويضمّ القياديين روحي فتوح، وفايز أبو عيطة، وحسين الشيخ، واللواء ماجد فرج. وفي المقابل، يضمّ وفد "حماس" كلاً من يحيى السنوار، وخليل الحية، وحسام بدران، وعزت الرشق، وموسى أبو مرزوق، وصالح العاروري.

وقبيل انطلاق المفاوضات، قال الناطق باسم حماس، عبد اللطيف القانوع، أنّ الحركة متمسّكة بمرجعيّة اتفاق القاهرة لعام ٢٠١١ بين الحركتين، وستبدأ المحادثات انطلاقاً من بنوده، مضيفاً أنّ "حماس" تأمل في أن

تتزامن المفاوضات مع بدء تخفيف العقوبات المفروضة من السلطة الفلسطينية على قطاع غزة. وينصّ اتّفاق القاهرة لعام ٢٠١١ الذي توصلت إليه "حماس" و"فتح" والفصائل الفلسطينية، برعاية مصرية، على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وانتخابات للمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية.

وقال عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أنّ هناك ثلاث متغيّرات هامّة طرأت على ملف المصالحة الفلسطينية، تدفع تجاه إنهاء الانقسام بشكلٍ حقيقي، وهي: "١- مصر لم تعد راعية للمصالحة بل متدخّلة، وموجودة على الطاولة، وأصبحت تعتبر هذا الموضوع أمن قومي بالنسبة لها، وآن الأوان للتطبيق الخلاّق والانتقال النوعي للحياة الفلسطينية بحيث لا تكون القضية الفلسطينية عبء على أحد، ٢- وضع حركة حماس برنامجاً سياسيّاً جديداً، وقيادتها أصبحت في قطاع غزة، ولديها البعد الوطني أكثر من الايديولوجي، ٣- فتح وقفت أمام حائط مسدود، فلا يوجد تسوية، واتفاق أوسلو تمّ نعيه، والرئيس عباس وضع محددات في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة". وحول سلاح المقاومة قال: "سلاح المقاومة لم ولن يطرح على طاولة النقاش، وهذا شأن داخلي فلسطيني، ولا تزال بلدنا محتلة والمقاومة قائمة، ولكن الفكرة في استخدام السلاح، إذا كان مكلفاً للعدو وفيه جدوى، ويجب أن يكون بعيداً عن أي استخدام للجبهة الداخلية ويتم استخدامه بقرار مركزي".

ومن جهته قال **عزام الأحمد** رئيس وفد حركة فتح للمصالح، أنّ النقطة الأساسيّة المتّفق عليها في جدول أعمال الجلسة هي مناقشة مسألة تمكين الحكومة في القطاع، من حيث كيفية تعامل الحكومة خلال زيارتها الأخيرة مع الوزارات، والمسؤولين فيها، وكذلك حركة حماس. وتابع: "قضية المعابر قد حُسمت، والخطوات العملية يجب أن تتمّ سريعاً على الأرض، سواء المعابر مع الجانب الإسرائيلي، أو الجانب المصري". وبيّن أنّ حركة حماس تتولّى فعليّاً التحكّم في المعابر، من خلال الأجهزة الأمنية التابعة لها، وهذه المسألة مُتّفق عليها، وهو جزء من عمل الحكومة، ويجب أن يتمّ حلّ ذلك بشكلٍ سريع خلال أسبوع، أو أسبوعين.

وبخصوص معبر رفح، قال الأحمد: "إنّ هناك اتّفاقاً في العام ٢٠٠٥ فيما يتعلّق بالجانب الفلسطيني في المعبر، حيث أنّ حرس الرئيس يجب أن يكون موجوداً هناك، وهو المسؤول عن الأمن، إضافةً إلى شرطة أوروبية تساعد في إدارة المعبر، والمراقبة". ونوّه إلى أنّه سيتمّ استعراض بنود اتّفاق المصالحة الموقّع في القاهرة عام ٢٠١١ بشكلٍ عام، والخطوات المطلوبة لعقد اجتماع للفصائل الموقِّعة عليه، وبعدها ستبدأ الفصائل خلال الاجتماع القادم بخطوات عمليّة، من أجل تنفيذ كل بنود اتّفاق المصالحة، وسيتمّ مناقشة موضوع الانتخابات بشكلٍ عام، والقضاء، والأمن، ومنظمة التحرير.

وأكّد عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، على أنّ "الولايات المتحدة وإسرائيل، كانتا تمارسان علينا ضغطاً هائلا، وهدّدتا بإغلاق مكتب منظمة التحرير إذا أتممنا المصالحة". وأضاف بأنّ الولايات المتحدة تَغَيّر موقفها من المصالحة، لإفساح المجال لصفقة القرن، مبيّناً أنّ "مصر والأردن لهما خصوصيّة في الشأن الفلسطيني، وكثيراً ما نستشيرهم في مواضيعنا، والإمارات أوقفت دعمها للسلطة الفلسطينية، فلماذا تلتفّ عبر قنوات غير شرعية". وبيّن أنّ كل من أثار موضوع سلاح المقاومة يريد توتير الأجواء، لأنّ هذا الموضوع لم يُطرح في حوارات القاهرة ولن يُطرح، مستدركاً: "كما أنّ موضوع السلاح لن يناقش مع إسرائيل إلاّ في حالة الوصول لمفاوضات الحل النهائي، والسلطة الفلسطينية تحتاج لسنوات لإزالة آثار الانقسام... بالإرادة سيتحقّق كل شيء، السلطة اقترحت ضرورة وجود الجانب المصري مع قدوم

الحكومة إلى قطاع غزة"، لافتاً إلى أنّ أبرز الملفات التي ستُناقَش في القاهرة، ستكون تقييم قدوم الحكومة إلى غزة، والمؤشرات إيجابية.

من جهتها عرضت مصر على حركتي حماس وفتح صيغة أمنيّة لتقاسم الشراكة في إدارة وحكم قطاع غزة، وتدشين مجلس أمني مشترك لتولّي إدارة شؤون الأمن في القطاع، على أن يتمّ تضمين المجلس قادة أجهزة الأمن في كل من الضفة والقطاع، في حين سيشارك ممثلون عن المخابرات العامة المصرية بصفة مراقبين في المجلس، وأن تكون القرارات التي تُتَّخذ من قِبَل المجلس الأمني المشترك بموافقة ممثليه. وأفيد أنّ حماس وافقت على الاقتراح بينما لم يأتي ردّ قيادة السلطة، والجانب المصري معني من خلال طلب مشاركة ممثلين عن المخابرات العامة المصرية في المجلس، بالحفاظ على مصالح مصر الأمنية، سيّما في كل ما يتعلّق بالتهديدات الأمنية في شمال سيناء.

وأشار الموقع إلى أنّ أحد أهمّ مهام المجلس المقترح ستتعلّق بتحديد الأهداف الرئيسة لقوى الأمن التي ستعمل في قطاع غزة، مشيراً إلى أنّه في الوقت الذي ترى فيه السلطة أن مهمّة جهاز الأمن تتمثّل في فرض الأمن وسيادة القانون بحسب اعتباراتها، فإنّ "حماس" ترى في الجهاز الأمني رديفاً للمقاومة ضد إسرائيل.

في حين وصل مطار القاهرة الدولي، **وفد إسرائيلي** قادم من تل أبيب على طائرة خاصة، في زيارة لمصر تستغرق عدّة ساعات للقاء عدد من المسئولين في القاهرة. وتأتي زيارة الوفد الإسرائيلي للقاهرة تزامناً مع زيارة وفدين من حركة فتح وحماس للقاهرة للمشاركة في جولة حوار وطني فلسطيني تبدأ اليوم الثلاثاء مع وفد من حماس وبرعاية مصرية، سعياً لاتمام المصالحة الفلسطينية.

وكان البروفيسور سمحا غولدن والد الضابط في جيش الاحتلال، هدار غولدن، الأسير لدى حركة حماس، قد صرّح بأنّ التطورات الأخيرة بملف المصالحة الفلسطينية يخلق فرصة جديدة للحكومة الإسرائيلية لإعادة الجنود الأسرى من قطاع غزة بعد أكثر من ثلاث سنوات.

قال جيسون غرينبلات، مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أنّ على أي "حكومة فلسطينية قادمة" أن تلتزم بشكلٍ لا لبس فيه، برفض العنف والاعتراف بـ (إسرائيل)". وأنّ على الحكومة الفلسطينية المُقبلة "قبول الاتفاقيات والالتزامات السابقة الموقّعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والدخول في مفاوضات تسوية"، مؤكّداً على أنّ التطورات التي تشهدها المصالحة الفلسطينية، تتناسب تماماً مع رؤيتنا وجدول الأعمال الأمريكي الذي يريد أن يأتي الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات كهيئة واحدة تتحدث عن جميع السكان، وليس فقط كسلطة لا تمثل الفلسطينيين في غزة. وشدّد على أنّ الجهود الرامية إلى التوفيق بين السلطة الفلسطينية وحماس في غزة جديرة بالاهتمام، "مرحّبا" بالجهود الرامية إلى خلق وضع تتحمّل فيه السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن أراضي قطاع غزة "كما طالبت بذلك اللجنة الرباعية".

وذكرت القناة السابعة أنّ "التطورات في جهود المصالحة الأخيرة جاءت بعد ضغوط كبيرة من جانب الدول العربية المعتدلة التي تحاول تحديد مسار المصالحة قدر المستطاع من أجل الالتزام بمبادرة السلام العربية" مع إسرائيل.

ونُشِرَ تقرير أمني رسمي إسرائيلي، تناول الوضع الأمني في المنطقة وخاصةً على الجبهات مع لبنان وسوريا وقطاع غزة وكذلك مشاركة إسرائيل في الحرب ضد "داعش"، وبحسب التقرير، فإنّ تطور العلاقات بين مصر وحماس جاء بتأثير إسرائيلي على القاهرة للحفاظ على الهدوء. وبحسب التقرير، فإنّ حماس خفضت من أموال جناحها العسكري من ٢٠٠ مليون دولار في ٢٠١٤ إلى ٥٠ مليون في ٢٠١٧، مدّعياً أن القسام لا يزال يتلقّى ٧٠ مليون دولار سنويا من إيران.

الخطة الأميركية لحل القضية الفلسطينية

أصبحت "صفقة القرن" التي يعدّ لها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لحل القضية الفلسطينية وتجديد المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل، كما يبدو على وشك الخروج لحيّز التنفيذ، بعد أن نالت موافقة مصرية وسعودية وشبه موافقة فلسطينية جزئية، لكن هذه الخطة لا تلبّي الثوابت الفلسطينية ولا تحقق الشرعيّة الدوليّة.

وكشفت صحيفة "العربي الجديد" عن ملامح الخطة، نقلا عن مصادر دبلوماسية أميركية تعمل في القاهرة، وقالت إنّ الخطّة تنصّ على إقامة دولة فلسطينية، ليست على حدود حزيران ٦٧، بل حدود أخرى مؤقّتة تمتد تدريجيّاً حتى تصل إلى حدود ٦٧، أي أنّ الدولة الفلسطينية ستشمل قطاع غزة ومناطق سيطرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وستتوسّع بعدها استناداً إلى اتّفاقات تعقد لاحقاً. والاتفاق يشمل تأجيل البند الخاص بعودة اللاجئين مع انطلاق الدولة حال تمّ التوصّل للاتفاق.

في المقابل، كشفت مصادر فلسطينية رسمية محسوبة على السلطة، عن أنّه من المزمع عقد لقاء موسّع في القاهرة سيشارك فيه وفد إسرائيلي رسمي إضافةً إلى وفد أردني لجمع التصوّرات والتمهيد لانطلاق أولى جولات تطبيق تلك الخطة، وذلك بعد الانتهاء بشكل كامل من المصالحة الفلسطينية الداخلية والاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية.

وأوضحت المصادر أنّ السعودية أبدت تجاوبها مع تلك الخطة، وأكّدت لكل من أميركا وإسرائيل بشكل مباشر، عدم تمسّكها بالمبادرة العربية للسلام التي كان قد طرحها العاهل السعودي الراحل، عبد الله بن عبد العزيز، عام ٢٠٠٢، كإطار لحل الصراع العربي الإسرائيلي.

في المقابل، أوضحت مصادر دبلوماسية مصرية أنّ رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، بات هو العقبة الأساسية أمام تمرير أي خطة "للسلام" في المنطقة، لافتة إلى أنّ هذه كانت الملاحظة التي دوّنها مبعوث البيت الأبيض الخاص للسلام في الشرق الأوسط، صهر الرئيس الأميركي، جاريد كوشنير، والذي قام بجولة في المنطقة في حزيران/ يونيو الماضي، شملت مصر وإسرائيل ورام الله. والتقى كوشنير في ٢١ حزيران/ يونيو بنتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بشكلٍ منفصل، لإعادة إحياء مفاوضات السلام، بحسب ما تمّ الإعلان عنه حينها، قبل أن يلتقي بالرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي.

وفي سياق هذه التحرّكات، وبشكلٍ مفاجئ، استقبلت القاهرة وفداً رفيع المستوى من حركة حماس برئاسة إسماعيل هنية، لإتمام المصالحة الداخلية بين حركتي "حماس" و"فتح"، وتَبِع ذلك استقبال القاهرة وفداً آخر من حركة فتح بقيادة عزام الأحمد. وأعلنت حركة حماس بعد جولات من النقاشات مع مسؤولي جهاز الاستخبارات العامة المصرية، حلّ اللجنة الإدارية لقطاع غزة، لإزالة كافّة العقبات أمام المصالحة بعد التدخّل

المصري. وفي هذه الأثناء، أكّدت مصادر من "حماس"، أنّ المشاورات تطرّقت لعناوين "الخطة الموسّعة للسلام" المطروحة برعاية أميركية.

أمّا الرئيس عباس، ففي خطابه أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة أكّد انّه بعد ثلاثة عقود تقريباً من (هجوم السلام الفلسطيني) فإنّ حلّ الدولتين وصل لطريق مسدود، وقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود ٦٧ أصبح شبه مستحيل، وهو ما حذر منه الرئيس عباس، مؤكّداً على أنّ الفلسطينيين سيقومون بمراجعة إستراتيجية لكل عملية التسوية. وكان واضحاً في نعي تسوية أوسلو وفشل السلطة التي تحوّلت لسلطة بدون سلطة، بل حذر بأنّه سيحلّ السلطة ويترك إسرائيل لتتحمّل مسؤوليتها كدولة احتلال والعودة لخيار الدولة الواحدة من البحر إلى النهر، إلاّ أنّ الرئيس أبقى الباب مواراً لكل احتمال إلا اللجوء للعنف والإرهاب.

وتعتقد الإدارة الأميركية أنّها تستطيع الضغط على الفلسطينيين لقبول مقترحاتها عبر ما يسمّى "الحلّ الإقليمي" الذي تحدّث عنه ترامب في مناسباتٍ كثيرة، "مستعينةً بحلفائها العرب".
من جهةٍ أخرى، أفيد أنّ معظم دول الاتّحاد الأوروبي، وبالذات ألمانيا وبريطانيا، تعارض هذه الأفكار الأميركية بشدّة وتنظر إليها بقلق بالغ، وتعتبرها تراجعاً خطيراً سيؤدّي إلى تفجير الأوضاع المحتقنة، وإسدال الستار على جهود "السلام" وليس إطلاقها. ويرى صنّاع القرار في أوروبا أنّه من الأفضل لواشنطن عدم طرح شيء على أن تطرح مثل هذه المقترحات التي تشكّل تراجعاً خطيراً في المواقف الأميركية. ولفتت المصادر الأوروبية إلى أنّ تبنّي الشقّ الأمني (وليس السياسي)، سيؤدّي من وجهة نظرهم، إلى تدهور خطير في الأوضاع الأمنية، لا تحتمله المنطقة الآن، وربّما يشكّل ذلك الضربة القاضية للسلطة، التي سينتج عن انهيارها "فراغ سياسي خطير". ولفتت المصادر أيضاً إلى أنّه لا توجد أي دولة عربية أو خليجية توافق على السير مع هذا الطرح الأميركي، أو القبول به، خاصّة أنّ الحدّ الأدنى المقبول عربيّاً أو إقليميّاً هو "عملية سلام" على أساس مبادرة السلام العربية التي تضمّنت الكثير من التنازلات أصلاً.

يُذكَر أنّ قيادة السلطة أكّدت مراراً على أنّ أي حلّ للقضية الفلسطينية يجب أن يقوم على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها شرقي القدس المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلّة ذات سيادة عاصمتها القدس المحتلة.

كما يؤكّدون على إمكانيّة الحديث عن تعديلات طفيفة على الحدود ضمن مبدأ التبادل المتساوي للأراضي وباتفاق الطرفين، وإيجاد حلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الشرعيّة الدوليّة، خاصة القرار ١٩٤.

وتنصّ "مبادرة السلام العربية" على استعداد الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" إذا ما انسحبت من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مع دعمها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها شرقي القدس.

في حين كان لافتاً ما أوردته صحيفة هآرتس عن تصريح قال الرئيس ترامب فيه بأنّه توصّل إلى قناعات بأنّ نتنياهو يشكّل عائقاً أمام الإدارة الأميركية لتجديد مسار المفاوضات مع الجانب الفلسطيني. وأنّه توصّل لهذه التقديرات عقب المباحثات التي أجراها معه ومحاولته للتوصّل إلى تسوية من خلال انتدابه صهره جاريد كوشنير ومبعوثه الخاص للشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، للاجتماع مع القادة بإسرائيل ورام الله عدّة مرات، لمناقشة سبل تجديد المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وحسب الصحيفة التي اعتمدت على

معلومتها على مصادر غربيّة رفيع المستوى، فإنّ تقديرات ترامب تمّ استعراضها خلال اللقاء الذي جمع الرئيس الأميركي بالأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، على هامش أعمال مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عُقِد في نيويورك قبل أسبوعين.

وقال ترامب خلال اللقاء أنّ رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو هو الجانب الأكثر صرامة للإقناع من حيث الجهود المبذولة للتوصّل إلى اتّفاق سلام إسرائيلي-فلسطيني. وأوضح خلال اللقاء أنّ نتنياهو وأيضا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، "إشكاليين"، لكن بالسياق العام لملاحظاته خلال الجلسة أكّد الرئيس الأميركي أن نتنياهو هو أكثر إشكالية. وأكّد ترامب للأمين العام للأمم المتحدة أنّ نتنياهو أصعب من عباس في جهود البيت الأبيض لتعزيز السلام في الشرق الأوسط والتوصّل لصفقة إقليمية.

وفي اللقاء مع غوتيريس، قال الرئيس الأميركي أنّه على الرغم من الصعوبات التي يثيرها إلا أنّه لديه نوع من التفاؤل، فإنّ نتنياهو يدرك أنه لن يحصل على رئيس أكثر تعاطفاً معه.

يُشار إلى أنّ الوفد الأميركي الذي قام بزيارة إلى تل أبيب ورام الله وبجولة بالشرق الأوسط قبل عدّة أسابيع شملت العديد من العواصم العربية، ما زال متفائلاً من إطلاق المفاوضات وتحريك مبادرة ترامب. تقديرات الوفد هذه أتت بعد إقناع عباس البقاء ضمن إطار عملية المفاوضات، وبذلك منح واشنطن فرصة أخرى لترتيب أوراقها ومواصلة مساعيها لتحريك المفاوضات والتعهّد بعدم القيام بخطوات دبلوماسية فلسطينية أحاديّة الجانب بالتوجّه بدعاوى وشكاوى ضدّ إسرائيل بالمحافل الدوليّة أو الأمم المتّحدة.

في حين تبيّن أنّ **المخابرات المصرية** هي المكلّف بالملف الأمني والتسوية، وأكّد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أنّ التحرّكات المصرية لرأب الانقسام الفلسطيني بداية مرحلة تمهّد لسلامٍ عادل بين فلسطين وإسرائيل. جاء ذلك في بيان رئاسي صدر عقب اجتماع أمن قومي ترأسه السيسي، وضمّ رئيس الوزراء المصري شريف إسماعيل، ووزيري الدفاع صدقي صبحي، والداخلية مجدي عبد الغفار، ورئيس المخابرات العامة اللواء خالد فوزي. وأضاف السيسي، أنّ "التحرّكات المصرية الرامية لمساعدة الأشقاء الفلسطينيين في بدء مرحلة جديدة من وحدة الصف الفلسطيني تمهّد للانطلاق نحو سلامٍ عادل بين فلسطين وإسرائيل". وطالب بمواصلة تلك التحرّكات التي قال إنها "ستساعد على إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، بما يلبّي طموحات الشعب الفلسطيني المشروعة في حياة آمنة ومستقرّة ومزدهرة".

عودة حكومة الوفاق الى غزة

بعد التفاهمات الأوّليّة على المصالحة برعاية المخابرات المصرية، توجّهت حكومة الوفاق إلى قطاع غزة، وقال رئيس الوزراء رامي الحمد الله: "ذاهبون إلى قطاع غزة، بروح إيجابية، وعاقدو العزم على القيام بدورنا في دعم جهود المصالحة، وطيّ صفحة الانقسام، ليعود الوطن موحّداً بشعبه ومؤسّساته". وأكّد أنّ توجّه الحكومة إلى قطاع غزة يأتي في سياق الخطوات العملية المبذولة لإنهاء الانقسام، ويهدف إلى الإطلاع على أوضاع القطاع ومؤسّساته، بالإضافة إلى عقد اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي كما هو معتاد، مشدّداً على دعم الحكومة الكامل لجهود المصالحة والدور المصري في إنجاحها، وعلى تطبيق كافة التوصيات التي تنتج عن اللقاءات بين حركتي فتح وحماس في القاهرة. وأشار إلى أنّ الحكومة ستساهم بشكلٍ تدريجي، في

حلّ القضايا العالقة التي وقفت في السابق عائقاً أمام تنفيذ اتّفاقات المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وأعلن عن تشكيل ثلاث لجان، وهي: لجنة المعابر، ولجنة الوزارات والموظفين، واللجنة الأمنية.

وربطت الحكومة الفلسطينية، استلام مهام عملها، ورفع الإجراءات التي اتّخذتها في قطاع غزة، بنتائج جلسات المباحثات بين حركتي فتح وحماس. وقال الناطق باسم الحكومة الفلسطينية، يوسف المحمود، في مؤتمر صحفي عقده في ختام الجلسة التي عقدتها في مدينة غزة، إن حركتي فتح وحماس ستعقدان جلسات مباحثات في القاهرة، للاتّفاق على تفاصيل نقل المسؤوليات من حركة حماس للحكومة. وأضاف أنّ "اللجان التي شكّلتها الحكومة لاستلام مسؤولياتها بالقطاع ستبدأ مناقشاتها فوراً بعد لقاءات حركتي فتح وحماس بالقاهرة الأسبوع المقبل". وأشار إلى أنّ الحكومة ستنظر في رفع الإجراءات التي اتّخذتها في غزة، كتقليص رواتب الموظفين وتخفيض إمدادات الكهرباء، في أعقاب تلك المحادثات. و"الاجتماع أكّد على أنّ استعادة المؤسسات وتوحيدها يحتاج إلى جهود كبيرة من أجل الانطلاق من قاعدة صحيحة وإتمام كافّة الملفات بشكلٍ صحيح. والوزراء مارسوا مهامّهم في وزاراتهم بغزة، ووجدوا أجواء إيجابية ومشجعة"، وطلب رئيس الوزراء خلال الاجتماع تقريرا مفصّلا عن كل ملف، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات القصوى والأولية وعلى رأسها مشكلة المياه والكهرباء. لافتاً إلى أنّ الحكومة الفلسطينية ستعمل على رفع مستوى الحياة في قطاع غزة.

نتنياهو قلق من إمكانية زوال إسرائيل أسوة بمملكة "الحشمونائيم"

حذّر رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، من أي مخاطر وجودية قد تواجه دولة إسرائيل، وشدّد على ضرورة أن تكون الدولة على أهبّة الاستعداد للتهديدات التي تهدّد وجودها، ليتسنّى بعد ثلاثة عقود الاحتفال بيوم الاستقلال الـ١٠٠ للدولة.

تحذيرات وتصريحات نتنياهو وردت خلال ندوة دينية استضافها في منزله، وذكر نتنياهو أنّ مملكة الحشمونائيم نجت فقط ٨٠ عاما، وأنّه يعمل على ضمان أنّ دولة إسرائيل سوف تنجح هذه المرة في الوصول إلى ١٠٠ سنة.

وقال الأشخاص الذين حضروا الندوة المغلقة أنّ هذا التصريح يعكس ما يقلق نتنياهو، الذي يفكّر وينشغل كثيراً في مسألة بقاء إسرائيل. يُذكر أنّ المملكة الحشمونية هي دولة يهودية مستقلّة كانت موجودة على مدار ٧٧ عاما، وقد تأسّست بعد تمرّد هشمونائيم وكانت نهايتها مع غزو المنطقة من قبل الإمبراطورية الرومانية.

تصريحات وأقوال نتنياهو استرعت ولفتت انتباه الحضور، وكانت غير عادية نسبيّاً مقارنة للنقاش الأكاديمي الذي أعقب الندوة الدينية. ونقلت صحيفة "هآرتس" عن مشارك بالندوة قوله عن أبرز تصريحاته رئيس الحكومة: "قال نتنياهو أنّ وجودنا ليس بديهيّاً وأنّه سيبذل كل ما في وسعه للدفاع عن الدولة". وأضاف: "المملكة الحشمونية دامت ٨٠ عاما وإن علينا بدولة إسرائيل أن نتخطّى ونمرّ هذه الفترة". ويقدّر مشارك آخر بالندوة بأنّ نتنياهو لم يتنبّئ بانهيار إسرائيل، لكنه قال إنّه يجب أن تبقى قوية لأنها دولة ما زالت جديدة العهد.

وخلال المناقشة الدينية التي يستضيفها نتنياهو وزوجته للعام التاسع على التوالي، تحدث رئيس الحكومة إلى المشاركين وقال: "ليس هناك وجود يهودي بدون الكتاب المقدس، وأعتقد أنه ليس هناك مستقبل

يهودي بدون الكتاب المقدس، وهذا هو الأساس الأول والأعلى الذي نقف عليه، فهناك من يسعى ويحاول تدمير أساساتنا، تسعى لذلك عدّة جهات التي تستعمل مختلف الأساليب والوسائل، ولكننا يمكن بالقوة أن نتصدّى ونحبط كافّة هذه المحاولات". وأضاف: "عندما أعدنا بناء السيادة اليهودية هنا في أرض إسرائيل كان هناك من يرتبط بعبارات النبي آموس عن تأسيس وإقامة "عرش دافيد" وما زالت هناك محاولات لإزالتها من وقتٍ لآخر، لكنها حقيقة أكثر حزماً من أي وقتٍ مضى".

وخُصِّصت المناقشة التي تلت ذلك لمعاني ودلالات "عيد العرش"، والتعامل مع هشاشة الحياة والفرق بين العريشة المؤقّتة والمنزل الدائم، حيث استشهد نتنياهو بذلك وكرّر مطالبته للسلطة الفلسطينية الاعتراف بوجود دولة إسرائيل كشرط للسلام. وقال: "على كل من يتحدّث عن عملية سلام أن يتحدّث أوّلاً وقبل كل شيء عن ضرورة الاعتراف بدولة إسرائيل، ودولة الشعب اليهودي، ونحن لسنا مهتمّين بالمصالحة الوهميّة، التي تتصالح فيها الفصائل الفلسطينية مع بعضها البعض على حساب وجودنا. ولذلك فإنّنا نتوقّع أن نرى ثلاثة أمور: الاعتراف بدولة إسرائيل، تفكيك الجناح العسكري لحماس وقطع العلاقات مع إيران، التي تدعو إلى تدميرنا. هذه أمور أساسية، ونحن نقف عليها".

حنا: نحذر من مغبة استهداف المطران والتعرض له

زار وفدٌ من أبناء الرعيّة الأرثوذكسيّة في مدينة أريحا، كنيسة القيامة ومن ثمّ توجّهوا للقاء المطران عطا الله حنا رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس. وخلال استقباله للوفد رحّب المطران بأبناء الرعية القادمين من أريحا، مؤكّداً على أهميّة مثل هذه الزيارات التي تأتي تأكيداً لتعلقنا الروحي والوجداني والوطني بالمدينة المقدسة التي يستهدفها الاحتلال بوسائله المعهودة والغير المعهودة وعبر عملائه وسماسرته ومرتزقته بكافّة أسماءهم وأوصافهم. وتابع: "الفلسطينيون متمسّكون بالقدس عاصمة روحية ووطنية لهم، ومهما تآمر الأعداء على مدينتنا المقدّسة وسعوا للنيل من طابعها وتاريخها ووجهها الروحي والانساني والوطني فستبقى القدس مدينتنا وعاصمتنا وحاضنة أهم مقدّساتنا المسيحية والإسلامية.

وأكّد على أن القدس مدينة تتميّز بتاريخها وتراثها فهي قطعة من السماء على الأرض وهي أمانة في أعناقنا كأبناء للشعب الفلسطيني الواحد، ووجب علينا أن نكون موحّدين في دفاعنا عن القدس وفي دفاعنا عن مقدّساتها وأوقافها المستباحة والمهدّدة. وأضاف: "أمّا نحن المسيحيين الفلسطينيين أبناء هذه الأرض المقدّسة فلن نستسلم للمؤامرات التي تستهدفنا وقوى الشر العالمية المرتبطة بالماسونية والصهيونية التي سعت لإفراغ المنطقة العربية من المسيحيين وهؤلاء هم ذاتهم المتآمرون على الحضور المسيحي في مدينة القدس وفي هذه الأرض المقدسة". وأوضح لقد وصلت إلى مدينة القدس خلال الأيام الماضية مجموعات متصهينة تدّعي الانتماء للمسيحية، وهؤلاء أتوا من أمريكا ومن غيرها من الأماكن للتضامن مع إسرائيل، هؤلاء لا علاقة لهم بالمسيحية ولا يمثلون قيمها وأخلاقها ومبادئها، ولو كان هؤلاء مسيحيون بالفعل لتضامنوا مع المسيحيين الفلسطينيين المستهدفين في أوقافهم وفي مقدّساتهم وفي حضورهم كما وكل الشعب الفلسطيني مستهدف. وأشار إلى أنّ "الكثيرين يتآمرون علينا ويخططون لتصفية القضية الفلسطينية، وهم يتآمرون على المسيحيين والمسلمين بدون استثناء ولذلك وجب علينا أن نتحلّى بالاستقامة والوعي والوطنية الصادقة وأن نكون على قدر كبير من المسؤولية لكي نتمكّن من الحفاظ على وجودنا التاريخي في هذه الأرض المقدسة". وتابع: "المسيحيون الفلسطينيون نسبتهم ١% في هذه الأرض المقدّسة، ويبدو أنّ هنالك من يخططون لجعلنا ٠%، إنّهم يريدون إفراغ هذه الأرض المقدسة من مسيحييها وخاصة في مدينة القدس، وابتلاع الأوقاف المسيحية وسرقتها بطرق ملتوية إنّما تندرج في إطار هذه السياسة المشبوهة الهادفة لتهميش الحضور المسيحي وإضعافه في المدينة المقدسة".

ليبرمان: الحرب المقبلة ستكون ضد لبنان وسورية وغزة

اعتبر وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، أنّ الحرب المقبلة في الجبهة الشمالية لإسرائيل لن تكون ضدّ حزب الله في لبنان فقط وإنّما ستشمل سورية أيضا. وقال ليبرمان، في كلمة أمام جنود في مقرّ وزارة الأمن في تل أبيب بمناسبة عيد "العرش" (المظلة)، إنه "في الحرب المقبلة في الشمال لن تكون هناك جبهة لبنان. ستكون هذه جبهة واحدة، جبهة الشمال (المؤلفة من) سورية ولبنان معا، والجيش اللبناني فقد استقلاليته، وتحوّل إلى جزءٍ لا يتجزّأ من منظومة حزب الله. لن تكون هناك حرباً في جبهة واحدة بعد الآن، لا في الشمال ولا في الجنوب (قطاع غزة)، والحرب المقبلة ستدور في جبهتين. جلّ جهدنا هو من أجل منع الحرب المقبلة، لكن في الشرق الأوسط الجديد، لم تعد تلك التقديرات حول احتمالية ضئيلة (للحرب)، التي عرفناها في الماضي، ذات صلة بالواقع. والواقع هشّ، وقد يحدث هذا بين لحظة وأخرى أو بين اليوم وغد. كل شيء يستند إلى أننا ملزمون بالتخطيط لاجتياح بري جدّي، ولا يوجد اجتياح من دون نيران قوية، ويتعيّن على سلاح المدرّعات توفير تلك النيران القوية، تماما مثلما يتعيّن على الدفاعات الجوية أن تمنع قسما كبيراً من الأضرار في دولة إسرائيل. علينا الاستعداد لأي سيناريو محتمل، كما أن الواقع الجديد يُعدّ لنا تحدّيات جديدة. وإذا كنا في الماضي نتحدّث عن جبهة لبنان، فإنه لم تعد هناك جبهة كهذه، توجد جبهة الشمال وفي أي تطور سيطرأ، ستكون هذه جبهة واحدة- سورية ولبنان معا". واعتبر ليبرمان أن المفهوم الأساسي لديه هو أن "من يريد السلام ملزم بالاستعداد للحرب، وآمل أن يفكر أعداؤنا في الجانب الآخر جيدا حول أي خطوة ضد دولة إسرائيل، من أجل ألاّ نضطر أن نجسّد كل قوة وكل قدرات الجيش الإسرائيلي".

معركة السيطرة على البحر الأحمر

نشرت صحيفة "يسرائيل هيوم"، مقالاً تحليليّاً كتبه مدير وحدة البحوث في قسم السياسة والاستراتيجيات (IPS) في المركز الأكاديمي متعدّد المجالات في هرتسليا، الجنرال شاؤول شاي، أشار فيه إلى أهمية ما يدور في اليمن وتأثيره على البحر الأحمر ذو البعد الاستراتيجي بالنسبة لإسرائيل. حيث اعتبر أنه "بعيداً عن اهتمام الإعلام والسياسة، بدأ مسار جيوإستراتيجي له إسقاطات طويلة الأمد على المنظومة العالمية والإقليمية، ومن ضمنها إسرائيل، وهو سيطرة الحوثيين المدعومين من إيران على العاصمة اليمنية صنعاء وعدد من الموانئ والمحاور المهمة على البحر الأحمر، والحملة العسكرية التي شنها التحالف بقيادة السعودية ضدهم". ورأى أنه "منذ شنّ الحملة العسكرية بدأت معركة صعبة في اليمن، والحرب الأهلية هناك تحوّلت إلى معركة لفرض الهيمنة على المنطقة بين إيران وحلفائها وبين المحور السني الذي تقوده السعودية". وأكد أن "أحد المركّبات الأساسية للصراع هو السيطرة على البحر الأحمر، أحد أهم الممرات التجارية في عالم، الذي يقع طرفه عند مضيق باب المندب بين اليمن وجيبوتي، والطرف الآخر عند قناة السويس المصرية، ويعتبر باب المندب أحد أكثر الممرات البحرية مروراً للسفن، إذ يمرّ منه كل يوم نحو ٣,٣ مليون برميل نفط من دول الخليج لأوروبا، وكذلك يعتبر طريق التجارة بين أوروبا ودول آسيا، وعلى رأسها الصين واليابان والهند".

وتعتبر مصر، بحسب شاي، البحر الأحمر مكاناً إستراتيجيّاً ومهمّاً لأمنها القومي بشكل خاص، لأن اقتصادها يعتمد بشكل كبير على ما تدرّه قناة السويس من مدخول، وكذلك تعتبر إسرائيل البحر الأحمر إستراتيجيّاً بشكلٍ خاص، لأنّه يعتبر منفذها التجاري مع دول آسيا. وقال إن "إيران حاولت السيطرة على

مضيق باب المندب عن طريق حلفائها الحوثيين، وبالمقابل تكسب ثقلاً إقليميّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً، وكذلك تمتلك وجوداً عسكريّاً في عدد من الدول التي تطل على البحر الأحمر، مثل السودان وإريتريا".

وأشار شاي إلى أنّه خلال فترة الحرب في اليمن، تمكّنت السعودية من السيطرة على عدد من الموانئ المهمة المطلة على باب المندب والبحر الأحمر، لكن الحوثيين لا زالوا يسيطرون على عدد من المناطق الإستراتيجية، ويهدّدون الملاحة التجارية بصواريخ أرض بحر وألغام بحرية. وتمكّنت السعودية من تحقيق إنجاز سياسي خلال حربها على اليمن، المتمثل بقطع الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر (السودان، الصومال، إريتريا، جيبوتي) علاقاتها الدبلوماسية باليمن، وإقامة قواعد وموانئ عسكرية لكل من السعودية والإمارات في هذه الدول، والتي تستعملها لشن الهجمات العسكرية في اليمن.

ومع تسليم مصر جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، بدأ وضع جيوإستراتيجي جديد، هو سيطرة التحالف الذي تقوده السعودية وتعتبر مصر شريكاً أساسيّاً فيه، على المناطق الاستراتيجية بالبحر الأحمر، بدءاً من قناة السويس في الشمال حتى باب المندب جنوباً، وتعتبر الجهود المصرية السعودية الإماراتية لتعزيز قواتهم البحرية كجزء من خطة تأمين السيطرة على المرافق الإستراتيجية في البحر الأحمر. ولفت إلى أنّ "الأهمية الإستراتيجية لم تغب عن ناظري الدول العظمى، إذ تحوّلت المنطقة لحلبة صراع بين هذه الدول، إذ تملك الولايات المتحدة أكبر قاعدة عسكرية في أفريقيا في جيبوتي، وبنت الصين قاعدتها العسكرية الأولى خارج حدودها أيضاً في جيبوتي، كما يوجد في ذات الدولة قواعد عسكرية لفرنسا واليابان".

بالنسبة لإسرائيل، يقول شاي، "الأفضل أن يبقى البحر الأحمر تحت تأثير التحالف السنّي الذي تقوده السعودية ومصر، مقابل التهديدات الناتجة عن السيطرة الإيرانية عليه، هناك مصالح مشتركة بين إسرائيل والتحالف السنّي في عددٍ من المواضيع الإستراتيجية، ومن هذه المواضيع منع السيطرة الإيرانية على البحر الأحمر، مع ذلك، على إسرائيل تجهيز نفسها لسيناريوهات أخرى، مثل الناتجة عن توتر العلاقات بين السعودية وإحدى شريكاتها، وما يترتّب عليه من وضع جيوإستراتيجي جديد".